



اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية
معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو
عشوائية الأثر

禁止或限制使用某些可被认为具有过份伤害力
或滥杀滥伤作用的常规武器公约

CONVENTION ON PROHIBITIONS OR RESTRICTIONS ON THE USE OF CERTAIN
CONVENTIONAL WEAPONS WHICH MAY BE DEEMED TO BE EXCESSIVELY
INJURIOUS OR TO HAVE INDISCRIMINATE EFFECTS

CONVENTION SUR L'INTERDICTION OU LA LIMITATION DE L'EMPLOI DE
CERTAINES ARMES CLASSIQUES QUI PEUVENT ETRE CONSIDEREES COMME
PRODUISANT DES EFFETS TRAUMATIQUES EXCESSIFS OU COMME FRAPPANT
SANS DISCRIMINATION

КОНВЕНЦИЯ О ЗАПРЕЩЕНИИ ИЛИ ОГРАНИЧЕНИИ ПРИМЕНЕНИЯ
КОНКРЕТНЫХ ВИДОВ ОБЫЧНОГО ОРУЖИЯ, КОТОРЫЕ МОГУТ
СЧИТАТЬСЯ НАНОСЯЩИМИ ЧРЕЗМЕРНЫЕ ПОВРЕЖДЕНИЯ ИЛИ
ИМЕЮЩИМИ НЕИЗБИРАТЕЛЬНОЕ ДЕЙСТВИЕ

CONVENCION SOBRE PROHIBICIONES O RESTRICCIONES DEL EMPLEO
DE CIERTAS ARMAS CONVENCIONALES QUE PUEDAN CONSIDERARSE
EXCESIVAMENTE NOCIVAS O DE EFECTOS INDISCRIMINADOS



اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو مشواقية الأثر

ان الأطراف السامية المتعاقدة ،

اذ تذكر بأن على كل دولة ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد سيادة أية دولة أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي ، أو على أي نحو آخر يتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة ،
وإذ تشير أيضا إلى المبدأ العام القاضي بحماية السكان المدنيين من آثار الأعمال العدائية ،

وإذ تستند إلى مبدأ القانون الدولي القائل بأن ما للأطراف في نزاع مسلح من حق في اختيار أساليب الحرب أو وسائلها ليس بالحق غير المحدود ، وإلى المبدأ الذي يحرم أن تستخدم في المنازعات المسلحة أسلحة وقذائف ومعدات وأساليب حربية يكون من طبيعتها أن تسبب أضرارا مفرطة أو آلاما لا داعي لها ،

وإذ تذكر كذلك بأن من المحظور استخدام أساليب أو وسائل حربية يقصد بها أو يتوقع منها أن تسبب للبيئة الطبيعية أضرارا واسعة النطاق وطويلة الأجل وشديدة الأثر ،

وإذ تؤكد تصميمها على أنه ، في الحالات التي لا تتناولها هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها الملحق بها أو اتفاقات دولية أخرى ، يتوجب أن يظل السكان المدنيون والمقاتلون ، في كل حين ، تحت حماية وسلطان مبادئ القانون الدولي المستمدة من الأعراف المستقرة ومن مبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام ،

ورغبة منها في الاسهام في تحقيق الانفراج الدولي ، وانها سباق التسلح ، وتعزيز الثقة بين الدول ، وبالتالي تحقيق تطلع جميع الشعوب إلى العيش في سلام ،

وإذ تعترف بأهمية بذل كل جهد يمكن أن يساعد على التقدم نحو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة ،

وإذ تؤكد من جديد أن من الضروري مواصلة تدوين قواعد القانون الدولي المنطبقة في المنازعات المسلحة وتطويرها تدريجيا ،

ورغبة منها في حظر أو زيادة تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة ، واعتقادا منها بأن النتائج الإيجابية المحرزة في هذا المجال يمكن أن تيسر محادثات نزع السلاح الرئيسية بغية وضع نهاية لانتاج وتوزيع وانتشار مثل هذه الأسلحة ،

وإذ تؤكد أن من المستصوب أن تصبح جميع الدول أطرافاً في هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها الطلقة بها ، ولا سيما الدول ذات الوزن العسكري ،

وإذ تضع نصب عينها أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة قد تقرر أن دراسة مسألة إمكان توسيع نطاق المحظورات والتقييدات الواردة في هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها الطلقة بها ،

وإذ تضع نصب عينها أيضاً أن لجنة نزع السلاح قد تقرر النظر في مسألة اعتماد تدابير إضافية لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة ،

قد اتفقت على ما يلي :

المادة ١

نطاق الانطباق

تنطبق هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها الطلقة بها في الحالات المشار إليها في المادة ٢ المشتركة بين اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب المعقودة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ ، بما في ذلك أية حالة موصوفة في الفقرة ٤ من المادة ١ من البروتوكول الإضافي الأول الملحق بتلك الاتفاقيات .

المادة ٢

العلاقات مع اتفاقات دولية أخرى

ليس في هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها الطلقة بها ما يوجب أن يكون على أنه ينتقص من التزامات أخرى يفرضها على الأطراف السامية المتعاقدة القانون الإنساني الدولي المنطبق في المنازعات المسلحة .

المادة ٣

التوقيع

يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية لجميع الدول في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لفترة تبدأ يوم ١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١ .

المادة ٤

التصديق والقبول والاقرار والانضمام

- ١ - تخضع هذه الاتفاقية للتصديق أو القبول أو الاقرار من جانب الموقعين عليها . ولأية دولة لم تترقع هذه الاتفاقية أن تنضم اليها .
- ٢ - تودع وثائق التصديق أو القبول أو الاقرار أو الانضمام لدى الوديع .
- ٣ - يكون الافصاح عن الموافقة على الالتزام بأى من البروتوكولات الملحققة بهذه الاتفاقية اختياريا لكل دولة ، شريطة أن تعتمد تلك الدولة ، لدى ايداعها وثيقة تصديقها أو قبولها أو اقرارها هذه الاتفاقية أو انضمامها اليها ، الى اشعار الوديع بموافقتها على أن تكون ملزمة بأى اثنين أو أكثر من هذه البروتوكولات .
- ٤ - يجوز لأية دولة ، في أى وقت بعد ايداع وثيقة تصديقها أو قبولها أو اقرارها هذه الاتفاقية أو انضمامها اليها ، أن تشعر الوديع بموافقتها على أن تكون ملزمة بأى بروتوكول ملحق بها لم تكن قد التزمت به من قبل .
- ٥ - أى بروتوكول أصبح طرف سام متعاقد ملزما به بشكل ، اذاً هذا الطرف ، جزاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

المادة ٥

بدء السريان

- ١ - يبدأ سريان هذه الاتفاقية بعد تاريخ ايداع الوثيقة العشرين من وثائق التصديق أو القبول أو الاقرار أو الانضمام بستة أشهر .
- ٢ - بالنسبة لأية دولة تودع وثيقة تصديقها أو قبولها أو اقرارها أو انضمامها بعد تاريخ ايداع الوثيقة العشرين من وثائق التصديق أو القبول أو الاقرار أو الانضمام ، يبدأ سريان هذه الاتفاقية بعد التاريخ الذى تكون تلك الدولة قد أودعت فيه وثيقة تصديقها أو قبولها أو انضمامها أو اقرارها بستة أشهر .
- ٣ - يبدأ سريان كل من البروتوكولات الملحققة بهذه الاتفاقية بعد التاريخ الذى تكون فيه عشرون دولة قد أشعرت بموافقتها على أن تكون ملزمة به وفقاً للفقرة ٣ أو ٤ من المادة ٤ من هذه الاتفاقية ، بستة أشهر .
- ٤ - بالنسبة لأية دولة تشعر بموافقتها على أن تكون ملزمة بأحد البروتوكولات الملحققة بهذه الاتفاقية بعد التاريخ الذى تكون فيه عشرون دولة قد أشعرت بموافقتها على أن تكون ملزمة به ،

يبدأ سريان ذلك البروتوكول بعد التاريخ الذي تكون تلك الدولة قد أشعرت فيه بموافقتها على هذا الالتزام بستة أشهر .

المادة ٦

النشر

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بالقيام ، في أوقات السلم كما في أوقات النزاع المسلح ، بنشر هذه الاتفاقية وتلك التي هي ملزمة بها من بروتوكولاتها الملحقة بها على أوسع نطاق ممكن ، كل في بلدها ، وتتعهد خصوصا بإدراج دراستها في برامج التعليم العسكري لديها بحيث تصبح الصكوك المذكورة معروفة لدى قواتها المسلحة .

المادة ٧

العلاقات التعاهدية على اثر بدء سريان هذه الاتفاقية

- ١ - حين يكون أحد الأطراف في نزاع ما غير ملزم بأحد البروتوكولات الملحقة ، تنطصل الأطراف الملزمة بهذه الاتفاقية وذلك البروتوكول الملحق بها ملزمة بهما في علاقاتها المتبادلة.
- ٢ - يلزم أى طرف سام متعاقد بهذه الاتفاقية وبأى بروتوكول ملحق بها يكون ساريا عليه ، في أية حالة تشير إليها المادة ١ ، ازاؤه أية دولة ليست طرفا في هذه الاتفاقية أو ليست ملزمة بالبروتوكول الملحق المعنى ، اذا قبلت هذه الدولة الأخيرة الاتفاقية أو ذلك البروتوكول وطبقتهما وأشعرت الوديع بذلك .
- ٣ - يقوم الوديع فوراً بإبلاغ الدول الأطراف السامية المتعاقدة المعنية بالأشعار الذى يتلقاه بمقتضى الفقرة ٢ من هذه المادة .
- ٤ - تنطبق هذه الاتفاقية ، والبروتوكولات الملحقة بها التي يكون أحد الأطراف السامية المتعاقدة ملزما بها ، بصدد أى نزاع مسلح موجه ضد ذلك الطرف السامي المتعاقد من نوع المنازعات المشار إليها في الفقرة ٤ من المادة ١ من البروتوكول الاضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المنزوخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ لحماية ضحايا الحرب ؛
(أ) عندما يكون الطرف السامي المتعاقد طرفا أيضا في البروتوكول الاضافي الأول ، وتكون سلطة من السلطات المشار إليها في الفقرة ٣ من المادة ٩٦ من ذلك البروتوكول قد تعهدت بتطبيق اتفاقيات جنيف والبروتوكول الاضافي الأول وفقا للفقرة ٣ من المادة ٩٦ من البروتوكول المذكور ، وتتعهد بتطبيق هذه الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها ذات الصلة فيما يتعلق بذلك النزاع ؛ أو

(ب) عندما لا يكون الطرف السامي المتعاقد طرفا في البروتوكول الاضافي الأول وتقوم سلطة من النوع المشار اليه في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه بقبول وتطبيق التزامات اتفاقيات جنيف والتزامات هذه الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها ذات الصلة فيما يتعلق بذلك النزاع . وبكسوف للقبول والتطبيق المذكورين ، فيما يتعلق بذلك النزاع ، الآثار التالية :

' ١ ' تصبح اتفاقيات جنيف ، وهذه الاتفاقية وبروتوكولاتها الملحقة ذات الصلة ، سارية بالنسبة لأطراف النزاع مع أثر فوري ؛

' ٢ ' يكون للسلطة المذكورة نفس الحقوق وتحمل نفس الالتزامات التي أصبحت حقوق والتزامات أى طرف سام متعاقد في اتفاقيات جنيف ، وفي هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها الملحقة ذات الصلة ؛

' ٣ ' تصبح اتفاقية جنيف وهذه الاتفاقية وبروتوكولاتها الملحقة ذات الصلة ملزمة لجميع أطراف النزاع على قدم المساواة .

ويجوز أيضا للطرف السامي المتعاقد والسلطة أن يتفقا على قبول وتطبيق التزامات البروتوكول الاضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف على أساس المعاملة بالمثل .

المادة ٨

اعادة النظر والتعديلات

١ - (أ) يجوز لأى طرف سام متعاقد ، في أى وقت بعد بدء سريان هذه الاتفاقية ، أن يقترح تعديلات على هذه الاتفاقية أو أى بروتوكول ملحق بها يكون ملزما به . ويتم ابلاغ أى اقتراح بتعديل ما الى الوديع ، الذى يشعر به جميع الأطراف السامية المتعاقدة ويلتمس آراءها بشأن ما اذا كان ينبغي عقد مؤتمر للنظر في الاقتراح . فاذا وافقت على ذلك أغلبية تتكون من ثمانية عشر على الأقل من الأطراف السامية المتعاقدة ، عمد على وجه السرعة الى عقد مؤتمر تدعى اليه جميع الأطراف السامية المتعاقدة . وتدعى الدول التي ليست أطرافا في هذه الاتفاقية السى حضور المؤتمر كمرقبين .

(ب) يمكن لمؤتمر كهذا أن يوافق على تعديلات ، تعتمد ويبدأ سريانها على منوال هذه الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها ، شريطة ألا تعتمد التعديلات على هذه الاتفاقية الا من قبل الأطراف السامية المتعاقدة ، وألا تعتمد التعديلات على بروتوكول ملحق محدد الا من قبل الأطراف السامية المتعاقدة الملزمة بذلك البروتوكول .

٢ - (أ) يجوز لأى طرف سام متعاقد ، في أى وقت بعد بدء سريان هذه الاتفاقية ، أن يقترح بروتوكولات اضافية تتصل بصفات أخرى من الأسلحة التقليدية لم تشملها البروتوكولات الملحقة

القائمة . ويبلغ أى اقتراح بروتوكول اضافي من هذا النوع الى الوديع ، الذى يصر به جميع الأطراف السامية المتعاقدة وفقا للفقرة ١ (أ) من هذه المادة . فاذا وافقت على ذلك أغلبية تتكون من ثمانية عشر على الأقل من الأطراف السامية المتعاقدة يقوم الوديع على وجه المرمسة بعقد مؤتمر تدعى اليه جميع الدول .

(ب) يجوز للمؤتمر المذكور أن يقوم ، بالمشاركة الكاملة لجميع الدول الممثلة فى المؤتمر ، بالاتفاق على بروتوكولات اضافية ، تعتمد على منوال هذه الاتفاقية وتطبق بها ، ويبدأ سريانها وفقا لأحكام الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٥ من هذه الاتفاقية .

٣ - (أ) اذا لم يحدث ، بعد فترة عشر سنوات تلي بدء سريان هذه الاتفاقية ، أن عقد مؤتمر وفقا للفقرة الفرعية ١ (أ) أو ٢ (أ) من هذه المادة ، جاز لأى طرف سام متعاقد أن يطلب الى الوديع عقد مؤتمر تدعى اليه جميع الأطراف السامية المتعاقدة لاعادة النظر في نطاق وتنفيذ هذه الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها وللنظر في أى اقتراح بتعدلات لهذه الاتفاقية أو للبروتوكولات القائمة . وتدعى الدول التي ليست أطرافا في هذه الاتفاقية الى حضور المؤتمر بصفة مراقبين . ويجوز للمؤتمر أن يتفق على تعدلات تعتمد ويبدأ سريانها طبقا للفقرة الفرعية ١ (ب) أعلاه .

(ب) يجوز في المؤتمر المذكور أن ينظر أيضا في أى اقتراح بروتوكولات اضافية تتصل بفئات أخرى من الأسلحة التقليدية لم تشملها البروتوكولات الملحقة القائمة . ولجميع الدول الممثلة في المؤتمر أن تشترك كامل الاشتراك في هذا النظر . وتعتمد أية بروتوكولات اضافية على منوال هذه الاتفاقية ، وتطبق بها ، ويبدأ سريانها وفقا لأحكام الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٥ من هذه الاتفاقية .

(ج) يجوز للمؤتمر المذكور أن ينظر فيما اذا كان يحسن النص على وجوب عقد مؤتمر جديد بناء على طلب أى طرف سام متعاقد اذا لم يحدث ، بعد فترة ماثلة للفترة المشار اليها في الفقرة الفرعية ٣ (أ) من هذه المادة ، أن عقد مؤتمر وفقا للفترة الفرعية ١ (أ) أو ٢ (أ) من هذه المادة .

المادة ٩

النقض

- ١ - لأى طرف سام متعاقد أن ينقض هذه الاتفاقية أو أيا من بروتوكولاتها الملحقة بها بأن يشعر الوديع بهذا النقص .
- ٢ - لا يبدأ مفعول أى نقض من هذا القبيل الا بعد انقضاء سنة على استلام الوديع للاشعار بالنقض . الا انه اذا حدث ، عند انقضاء السنة المذكورة ، أن كان الطرف السامي المتعاقد

الذي قام بالنقض منخرطاً في واحدة من الحالات المشار إليها في المادة ١ ، فإن الطرف المذكور يظل ملزماً بالتزامات هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها الملحقة ذات الصلة إلى أن ينتهي النزاع المسلح أو الاحتلال ، وفي جميع الأحوال إلى أن تنتهي العطايا المتصلة بالمرحلة الأخيرة من اطلاق سراح الأشخاص الذين تحميمهم قواعد القانون الدولي المنطبقة في المنازعات المسلحة أو من إعادة هؤلاء الأشخاص إلى وطنهم أو توطينهم في مكان آخر . وفي حالة أي بروتوكول ملحق يتضمن أحكاماً تتعلق بالحالات التي تكون قوات الأمم المتحدة أو بعثاتها مضطلة فيها بحفظ السلم أو المراقبة أو مهام مماثلة في الرقعة المعنية ، يستمر التزام الطرف المذكور إلى أن تنتهي هذه المهام .

٣ - أي نقض لهذه الاتفاقية يعتبر منطبقاً أيضاً على جميع البروتوكولات الملحقة التي يكون الطرف السامي المتعاقد الذي قام بالنقض ملزماً بها .

٤ - لا يقع مفعول أي نقض إلا فيما يتعلق بالطرف السامي المتعاقد الذي قام به

٥ - لا يكون لأي نقض أثر على الالتزامات التي سبق ، بسبب النزاع المسلح وبمقتضى هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها الملحقة بها ، أن ترتبت على الطرف السامي المتعاقد الذي قام بالنقض بعدد أي فعل ارتكب قبل أن يصبح النقص ساري المفعول .

المادة ١٠

الوديع

- ١ - يكون الأمين العام للأمم المتحدة هو الوديع لهذه الاتفاقية وبروتوكولاتها الملحقة بها .
- ٢ - يقوم الوديع ، بالإضافة إلى مهامه المعتادة ، بإبلاغ جميع الدول :
 - (أ) التوقيعات التي مهرت بها هذه الاتفاقية بمقتضى المادة ٣ ؛ و
 - (ب) ابداعات وثائق تصديق أو قبول أو اقرار هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها المودعة بمقتضى المادة ٥ ؛ و
 - (ج) اشعارات الموافقة على الالتزام بالبروتوكولات الملحقة بمقتضى المادة ٤ ؛ و
 - (د) تواريخ بدء سريان هذه الاتفاقية وكل من بروتوكولاتها الملحقة بها بمقتضى المادة ٥ ؛ و
 - (هـ) اشعارات النقص المستلمة بمقتضى المادة ٩ وتاريخ بدء مفعولها .

المادة ١١

يودع أصل هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها الملحقة بها ، الذي تتساوى في الحجية نصوصه الموضوعة باللغات الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية ، لدى الوديعس ، الذي يحيل نسخا منه يشهد بأنها مطابقة للأصل الى جميع الدول .